

يُلحق زواج الأطفال، حيث يكون أحد الأطراف، على الأقل، دون الثامنة عشر من العمر، ضررًا بالغًا، بصحة الأطفال وسلامتهم وتعليمهم و مصالحهم بصفة عامة. كما يسهم زواج الأطفال في اتساع رقعة الفقر والعنف والتمييز، بالإضافة إلى أنه يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على الدول، حماية الأطفال الضعفاء وكذلك حماية مجتمعاتنا من تلك الأضرار.

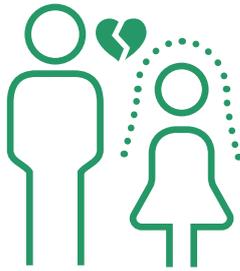
تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عدد الفتيات اللاتي يتم تزويجهن دون عمر الثامنة عشر كل عام، باثنتا عشرة مليون فتاة، وكذلك عدد الفتيات والنساء اللاتي على قيد الحياة اليوم، وتم تزويجهن قبل بلوغهن الثامنة عشر، بستمائة وخمسين مليون فتاة (UNICEF, ٢٠١٩). وتأتي إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين الدول التي تسجل أعلى معدلات لزواج الأطفال (Girls Not Brides, n.d).

يؤثر زواج الأطفال على الذكور والإناث في كافة الدول والثقافات والأديان. ولكننا نجد أن الإناث أكثر عرضة من الذكور، للزواج قبل سن الثامنة عشر، كما أنهم في معظم الحالات يتزوجون رجالًا يكبروهن في العمر كثيرًا (UNICEF, ٢٠١٤a).

تحدد معظم قوانين الأسرة المسلمة الحد الأدنى للزواج بثمانية عشر عامًا، وهو ما يتفق مع المعايير المعترف بها دوليًا لمفهوم «الطفل». وقد تضع بعض هذه القوانين استثناءات تبيح زواج الأطفال دون هذه السن (مثل موافقة الوالدين، أو موافقة المحكمة، أو الحمل). وتجعل قوانين بعض الدول الحد الأدنى لزواج الإناث أقل من نظيره للذكور. أما في بعض الدول الأخرى، فيسمح القانون للأطفال بالزواج في أية سن طالما توافرت موافقة الوالدين، أو تحت بعض الاستثناءات الأخرى.

ووفقًا لما أعلنته منظمة التعاون الإسلامي، فقد جاءت نسبة زواج الأطفال في دول المنظمة، خلال الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨، أعلى من نظيراتها العالمية، أو نظيراتها في الدول النامية من غير أعضاء المنظمة (OPAAW).

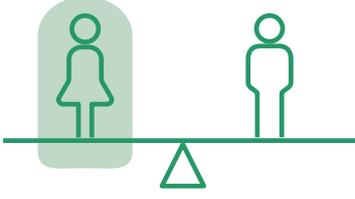
من ناحية أخرى، أوضحت الدراسات أن معدلات زواج الأطفال وإنجابهم تقل في الدول التي تحدد سن الزواج بثمانية عشر عامًا. (Arthur et al., ٥٢, ٥٥)



لا بد من القضاء على زواج الأطفال حتى نوقف تبعاته المدمرة على الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم. ترى بعض الدول والمؤسسات الدينية استحالة تغيير القوانين لأسباب دينية، ولكننا نجد أن تعاليم الإسلام تدعم فكرة رفع الحد الأدنى للزواج للذكور والإناث إلى ثمانية عشر عامًا. بل ونجد أن بعض الدول قد أدخلت بالفعل إصلاحات على قوانينها، برفع سن الزواج وجعله نفس السن للذكور والإناث على حدٍ سواء.

يجب أن ترفع الدول الحد الأدنى للزواج إلى ثمانية عشر عامًا للذكور والإناث. حان الوقت للقضاء على زواج الأطفال في قوانين الأسرة المسلمة.

كيف لنا أن نضمن المساواة والعدل؟



بالنظر للتبعات الضارة لزواج الأطفال، فعلى الدول أن تضطلع بمسؤولية حماية الأطفال والحوال دون زواجهم قبل أن يصلوا لسن الاستعداد الجسدي والعقلي والنفسي. ويتعين على رجال الدين والمنظمات الدينية والاجتماعية والمدارس والآباء أن يعملوا مع حكومات الدول المعنية على التصدي الفعال للعوامل الاجتماعية-الاقتصادية التي تؤدي إلى زواج الأطفال. فالسماح للأطفال دون سن الثامنة عشر بالزواج لا يعد حلًا لهذه المشاكل.

يجب أن ترفع الدول الحد الأدنى لسن الزواج لثمانية عشر عامًا للذكور و الإناث معًا بدون أية استثناءات

تعاليم الإسلام

يتطلب الزواج النضج الذي يؤسس علاقات قائمة على المودة والرحمة، ويجب على الوالدين حماية مصلحة أطفالهم.

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان

على الدول حماية الأطفال- يجب أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج ثمانية عشر عامًا للذكور والإناث على حد سواء.

يجب أن يكون الحد الأدنى للزواج ثمانية عشر عامًا للذكور والإناث

قوانين الدول

تتطلب بنود المساواة وعدم التمييز وضع حد متساو لسن الزواج للذكور والإناث.

الواقع المعيش

يتسبب زواج الأطفال في مشكلات جسدية وعقلية و نفسية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وعلينا إنهاءؤه.

صادر عن «مساواة» عام ٢٠٢٠

أصدرت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج «رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين» الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر «مساواة» ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الممولين.

يسمح بنسخ أي جزء من هذا الإصدار أو إعادة نشره أو اقتباسه أو تخزينه على نظم الأرشيف أو نقله في أي شكل أو بأي وسيلة بغرض تلبية احتياجات محلية بشرطه غياب أية نية في جني الأرباح المادية، وأن يشار إلى «مساواة» في أية إصدارات تنسخ العمل أو تعيد نشره أو تقتبسه أو ترجمه بوصفها مصدر المادة المستخدمة. ويجب إرسال نسخة من أي عمل يعيد طبع هذا النص أو يقتبسه أو يترجمه إلى «مساواة» على عنوانها الموجود على الموقع www.musawah.org

www.musawah.org | musawah@musawah.org | FB/IG: [musawahmovement](https://www.facebook.com/musawahmovement) | TWITTER: [@musawah](https://twitter.com/musawah)



musawah

نحو تحقيق المساواة في الأسرة

هذا الملخص للسياسات جزء من سلسلة من الملخصات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة وهي متاحة على موقع مساواة: www.musawah.org للحصول على معلومات عامة تخص زواج الأطفال، ومعرفة المراجع التي تحتوي على هذه المعلومات، يمكن زيارة صفحة الملخصات على موقع «مساواة».

أين حدثت الإصلاحات

بالإمكان إصلاح قوانين الأسرة المسلمة برفع سن الزواج إلى ثمانية عشر عامًا للبنات والبنين على حد سواء. وهو ما قد حدث بالفعل في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي:

الحد الأدنى للزواج ثمانية عشر عامًا مع وجود استثناءات قانونية ووجود حد أدنى لا يمكن تجاوزه:

العراق:

يتحدد سن الزواج بثمانية عشر عامًا للذكور والإناث. ويحق للقاضي السماح بزواج الفتيان والفتيات دون الثامنة عشر إذا ما وفر في يقينه قدرة الشخص المعني بدنيا على الزواج وأن يكون الزواج ضروريًا. ولا يسمح بتوثيق الزواج للأشخاص ما دون سن الخامسة عشر.

الأردن:

يتحدد سن الزواج بثمانية عشر عامًا للذكور والإناث. ويحق للقاضي السماح بزواج الفتيان والفتيات دون الثامنة عشر إذا ما وفر في يقينه أن ذلك يقع في مصلحتهم. ولا يُسمح بتوثيق الزواج للأشخاص ما دون سن الخامسة عشر.

الحد الأدنى للزواج ثمانية عشر عامًا دون أية استثناءات:

مصر:

يتحدد سن الزواج بثمانية عشر عامًا للذكور والإناث. ويعد توثيق الزواج لمن هم دون هذه السن جريمة.

باكستان (إقليم السند فقط):

يتحدد سن الزواج بثمانية عشر عامًا للذكور والإناث. ويجرم القانون ما يلي ويعاقب عليه: (أ) زواج الذكور فوق سن الثامنة عشر بأطفال، (ب) تزويج الأطفال أو إبرام عقود زواجهم أو الإشراف على عقد هذه الزيجات، (ج) الوالدين أو الأولياء على الأطفال الذين يروجون لزواج الأطفال أو يشرفون على إجراءاته أو لا يتصدون لعقده.

الحد الأدنى للزواج في القانون عند السلمين (دون استثناءات أو باستثناءات) في الدول التي تطبق قوانين الأسرة المسلمة أو تتبع نظام الحاكم الشرعية أو كليهما

دول آسيا والمحيط الهادي			دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			دول أفريقيا جنوب الصحراء		
الدولة	الحد الأدنى لسن الفتى / الفتاة	الحد الأدنى بعد الاستثناءات	الدولة	الحد الأدنى لسن الفتى / الفتاة	الحد الأدنى بعد الاستثناءات	الدولة	الحد الأدنى لسن الفتى / الفتاة	الحد الأدنى بعد الاستثناءات
بوركينافاسو	17/20	15/18	الجزائر	19/19	لا يوجد حد أدنى مطلق	أفغانستان	16/18	لا تتوفر البيانات
تشاد	18/18	13/13 لا يوجد	البحرين	16/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	بنجلاديش	18/21	لا يوجد حد أدنى مطلق
جيبوتي	18/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	مصر	18/18	18/18	بروناي	14/14	لا تتوفر البيانات
إريتريا	18/18	16/18	إيران	13/15	لا يوجد حد أدنى مطلق	الهند	18/21	18/21
جامبيا	18/18	18/18	العراق	18/18	15/15	إندونيسيا	19/19	لا يوجد حد أدنى مطلق
كينيا	18/18	18/18	الأردن	18/18	15/15	ماليزيا	16/18	لا يوجد حد أدنى مطلق
مالي	16/18	15/15	الكويت	15/17	17/17	جزر المالديف	18/18	18/18
موريتانيا	18/18	18/18	لبنان (السنة)	17/18	9/12	باكستان	18/18	18/18
النيجر	15/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	لبنان (الشيعة)	9/15	البلوغ	(إقليم السند)	16/18	16/18
نيجيريا	يختلف تبعًا للولاية	يختلف تبعًا للولاية	ليبيا	20/20	لا يوجد حد أدنى مطلق	باكستان (الأقاليم الأخرى)	10/15	10/15
السنغال	16/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	المغرب	18/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	الفلبين (CMPL)	15/15	15/15
الصومال	18/18	18/18	عمان	18/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	سنغافورة	18/18	18/18
السودان	10	18/18	فلسطين	18/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	سريلانكا (MMDA)	لا يوجد حد أدنى مطلق	لا يوجد حد أدنى مطلق
أوغندا	18/18	18/18	قطر	16/18	لا يوجد حد أدنى مطلق	سوريا	15/15	18/18
			السعودية	لا يوجد حد أدنى	لا يوجد حد أدنى	تونس	لا يوجد حد أدنى مطلق	18/18
			تركيا	18/18	16/16	الإمارات	18/18	18/18
			اليمن	لا يوجد حد أدنى	لا يوجد حد أدنى مطلق			

المصدر: موقع [Girls Not Brides Atlas](https://www.girlsnotbrides.org/where-does-it-happen/atlas) <https://www.girlsnotbrides.org/where-does-it-happen/atlas> وموقع [Musawah](https://www.musawah.org/resources/?_sf_s=thematic) https://www.musawah.org/resources/?_sf_s=thematic وموقع [World Policy Center Data Tables](https://www.worldpolicycenter.org/data-tables) <https://www.worldpolicycenter.org/data-tables>

لماذا ينبغي الاهتمام بهذه القضية

يؤثر زواج الأطفال عليهم، وبخاصة الإناث منهم، بصور متعددة. وقد قامت عدة دراسات
بتوثيق تلك الآثار (انظر ICRW, ٢٠١٧; Nour, ٢٠٠٦; Parsons et Abbas, ٢٠١٩; CEDAW and CRC, ٢٠١٤; Girls Not Brides website
(al., ٢٠١٧; UN Human Rights Council, ٢٠١٥; ٢٠١٤b ٢٠١٤a, and ,٢٠١٩ ,UNICEF

وفيما يلي، عرض لبعض هذه الآثار:

الصحة

الصحة: تتعرض الفتيات اللاتي يتم تزويجهن لمخاطر تواجه صحتهم الجسدية والعقلية والنفسية، نظرًا للضغوط التي يتعرضن لها قبل وصولهن لمرحلة النضج، ومنها المرض البدني والصدمات النفسية الناتجة عن العلاقة الجنسية، والحمل في سن صغيرة، إلى جانب احتمال إصابتهن بالأمراض التي تنتقل جنسيًا. كما تتزايد معدلات الوفيات بين الأمهات صغيرات السن و كذلك امكانية الوفاة بين الأطفال حديثي الولادة؛ المولودين لأمهات صغيرات السن.



العنف

العنف: تصبح الفتيات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة، أكثر عرضة للعنف المنزلي والعنف الجنسي والاعتصاب الزوجي من قبل الزوج أو أقارب الزوج، في حين لا تمكنهن الظروف في الغالب من الإفصاح عن ذلك.

الخصوبة

تُلقي زيادة معدلات تعداد السكان والخصوبة الناجمة عن زواج الأطفال بأعباء كبيرة على موارد الدول، بما فيها أنظمة الصحة والرفاه الاجتماعي والتعليم.

غياب سلطة اتخاذ القرار

في الغالب لا تشارك الفتيات المتزوجات في سن الطفولة في صنع القرار، أو حيازة الممتلكات، وغيرها من مسؤوليات الأسرة. وتكون تلك الأوضاع أسوأ في حالة زواجهن برجلٍ متزوج.

التعليم

غالبًا لا تتمكن الفتيات اللاتي يتم تزويجهن، من استكمال تعليمهن، مما يعرضهن لفقد المهارات والاستقلالية، وغيرها من المزايا التي يوفرها التعليم.

فرص العمل

تقل فرص الأطفال المتزوجين، في الحصول على عمل مدفوع الأجر أو العمل بأجور مجزية؛ مما يؤدي إلى إدامة دورة الفقر.



فقدان الحقوق

يمكن أن يفقد الأطفال وضعهم وحقوقهم كأطفال، بسبب أن الواجبات الزوجية تضع الأطفال في مصاف البالغين.



التبعات المحلية والعالمية

التبعات المحلية والعالمية: لزواج الأطفال تبعات اقتصادية خطيرة، على الدول والمجتمعات. فقد أوضحت دراسة للمركز الدولي لأبحاث المرأة في عام ٢٠١٧، أن إجمالي تكلفة زواج الأطفال على المستوى العالمي، سوف تصل إلى تريليونات الدولارات بين العامين ٢٠١٤ و ٢٠٣٠.

تغيير القوانين ممكن

أعلنت مؤسسة الأزهر العريقة واليونسيف عن: «التطابق التام بين تعاليم الإسلام والإجماع العالي على ضرورة تطبيق التعريف الإجرائي للطفولة على البشر دون سن الثامنة عشرة، وأن الإسلام بريء من عادة تزويج الأطفال بالإضافة إلى عدم ورود أية إشارة إلى الزواج المبكر في القرآن، حيث يضع القرآن معيارًا دائمًا وهو البلوغ. وتبقى حقيقة أن تشجيع الزواج المبكر عادة تنبع من التقاليد والأعراف المحلية وليس للشريعة علاقة بهذه العادة» (Al-Azhar University and UNICEF, 2005, p. 62).

لا تُعد قوانين الأسرة المسلمة قوانينًا مقدسة، بل هي نتاج للفهم الإنساني للنصوص المقدسة، كتبها وطبقها بشر بناء على فهمهم للنصوص. وعليه، يمكن أن تتغير تلك القوانين، بل وقد تغيرت بالفعل فيما سبق، لكي تدعم اختلاف الاحتياجات مع تغير الزمان والمكان.

تدعم تعاليم الإسلام منع زواج الأطفال:

1 لا يحدد القرآن عمرًا محددًا للزواج، ولكن يؤكد على ضرورة الوصول إلى مستوى معين من النضج ورجاحة العقل اللازمين لتسيير أمور الإنسان

تشير صفة «البالغ» في الفقه الإسلامي إلى شخص وصل إلى مرحلة النضج أو البلوغ. تصل الفتيات لمرحلة البلوغ عند بداية حدوث الحيض أو عند بلوغهن عمرًا بعينه (تتراوح بين 9 سنوات و13 سنة تبعًا للمذاهب المختلفة). أما بالنسبة للذكور فتبدأ مرحلة البلوغ بحدوث الاحتلام أو بلوغ سن خمس عشرة عامًا قمرًا. وتُجمع المذاهب، على أن النضج الجنسي للفتاة يأتي مع الحيض مما يجعلها صالحة للزواج. ولكن هناك مشكلتين في هذا الرأي:

إن مطابقة سن النضوج بالبلوغ الجنسي يجعل سن البلوغ لدى الأطفال مبكرًا، حيث يتحدد بتسع أو عشر سنوات في حين أن البلوغ عملية تطور جسدي وعقلي مستمرة، حتى الوصول إلى مرحلة النضج. وعليه فإن بداية مرحل البلوغ ما هي إلا خطوة لا تعكس النضج الكافي المؤهل للزواج.

تُجمع المذاهب الإسلامية كافة، على أنه لا يخوّل للإنسان إبرام العقود قبل وصوله مرحلة البلوغ ومرحلة أخرى منفصلة تسمى الرشد، والتي تعني القدرة العقلية على تصريف أموره والتصرف في ممتلكاته، وهو ما ورد في الآية 6 من سورة «النساء» التي تربط بين سن زواج الأيتام والنضج وبين رجاحة العقل، التي تمكنهم من إدارة شؤونهم (El Hajjami, 2013, p. 87). و بالقياس، يستلزم عقد الزواج، وجود النضج الكافي الذي يُمكن أطرافه من تصريف أمورهم. ويتراوح تحديد سن الرشد في العديد من الدول الإسلامية بين 18 و21 سنة، وتعامل الفتيات والفتيان معاملة القُصّر قبل هذه السن، مما يجب عنهم الأهلية القانونية لإبرام العقود أو التصرف في الممتلكات.

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان المتعلقة بزواج الأطفال

تلتزم كافة الدول بالمسؤولية القانونية عن حماية الأطفال من الممارسات الضارة والحفاظ على مصالح الأطفال، وهم الأشخاص دون سن الثامنة عشر. كما تلتزم الدول بضمان المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وقت إبرام الزواج ووقت انتهائه. نجد بعض الأمثلة على تلك الالتزامات في المواد الآتية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مادة 16(1) و(2)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW): مادة 16(1) و(2)
- اتفاقية حقوق الطفل (CRC): مادة 1 والبند العام رقم 4 الفقرة 16 (2003)
- خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW) (2016): الأهداف 6 (ج)

2 تُعتبر الموافقة شرطًا أساسيًا للزواج في الفقه الإسلامي، كما تتطلب أن يصل كلا الزوجين إلى مرحلة النضج والاستقلالية التي تمكنهما من الموافقة على الزواج أو رفضه

لا يمكن للأطفال بسبب عدم النضج ووقوعهم تحت سلطة والديهم، أن يمنحوا موافقتهم الحرة والكاملة.

3 يُعد نموذج معاملة الرسول عليه الصلاة والسلام، لابنته وزوجاته الأخريات الأصح في الاحتذاء به، باعتبار أن زواجه من عائشة كان استثناءً

يشيع استخدام واقعة زواج الرسول من السيدة عائشة، والذي يقال إنه قد تم وهي في التاسعة من عمرها، لتبرير زواج الأطفال. ولكننا نجد بعض الخلاف حول عمر عائشة وقت زواجها من النبي، حيث يتراوح في الروايات بين التاسعة والواحد والعشرين (Amin, 2013, p. 426; Ahmad, n.f.).

كما أن النبي ظل متزوجًا من السيدة خديجة زوجًا طويلًا مستقرًا وهانئًا دون أن يتزوج معها امرأة أخرى. وقد كانت تكبره بخمسة عشر عامًا، وكانت علاقتهما الزوجية مبنية على المساواة، وعندما تزوج النبي بأخريات بعد وفاة السيدة خديجة، كانت معظم زوجاته نساءً راشدات، ذوات خبرات حياتية وليس فتيات صغيرات.

علينا إعادة النظر في فكرة جعل زواج النبي من عائشة نموذجًا يُتَّبَع، حيث أن النبي رفض تزويج ابنته فاطمة في سن صغيرة، رافضًا بذلك عرضي زواج من أبي بكر وعمر، بسبب صغر سنها وعدم قدرتها على تحمل مسؤولية الزواج (Amin, 2013, p. 424).

4 يجب أخذ مصلحة الطفل والمجتمع في الاعتبار حتى نضمن أن يعكس القانون تغير الزمان والمكان ومتطلبات العدالة

تعد المصلحة مفهومًا يقتضي فيه المشرعون المصلحة الفضلى للفرد والمجتمع، وما يكفل حمايه هؤلاء من أي ضرر. وبالإمكان تغيير القوانين الخاصة بتحديد سن الزواج، بهدف حماية مصلحة الفتيات والفتيان وذرياتهم وأسرهم ومجتمعاتهم وأوطانهم.

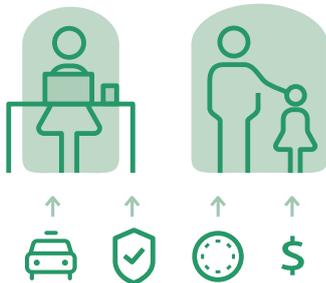
الفتيات، خوفًا من الفقر، أو للحفاظ عليهن أخلاقيًا، ذلك أن لزواج الأطفال آثارًا مدمرة على المدى الطويل. واليوم تتبنى العديد من الدول برامجًا اقتصادية واجتماعية تكفل للأسر الدعم الكافي الذي يغنيها عن تزويج الأطفال.

ينبغي أن يأتي تحقيق المصلحة مدفوعًا بالتصورات السائدة لمفاهيم الرشاد والنصح وأدوار الزوجين وبنية الأسرة، وهي أمور تختلف اليوم اختلافًا كبيرًا عما كانت عليه أيام النبي صلى الله عليه وسلم.

يروى العالم والفقير الشافعي يحيى المزني (170-264 هجري) أن النبي قال: «لا ضرر ولا ضرار»، فلا ينبغي إحدًا للأسرة، أن تقدم علي تزويج



5 المودة والرحمة هما الغرض من الزواج كما جاء في القرآن، وهو ما لا يتأتى إلا للزوجين يتمتعان بالقدر الكافي من النصح والثقة المتبادلة



ورد في الآية 21 من سورة «الروم» إن الزواج محل السكينة والمودة والرحمة للزوجين.

تحت الآية 19 من سورة «النساء» المؤمنين على العشرة بالمعروف وعدم عضل النساء.

سورة «الروم»

سورة «النساء»